



شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم



**MONA MAGHRABY**



شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



# شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



**MONA MAGHRABY**



شبكة المعلومات الجامعية  
التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

# جامعة عين شمس

## التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

### قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها  
على هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



### يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيداً عن الغبار



**MONA MAGHRABY**

# الألية القانونية لحماية مياه الخليج العربي من التلوث

(دراسة تطبيقية على سواحل دولة الكويت)

رسالة مقدمة من الطالب  
وليد نور ثميم حسين المطيري

بكالوريوس قانون - كلية القانون - جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا(البحرين) - ٢٠١١  
ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات - ٢٠١٧

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة  
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية  
كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية  
جامعة عين شمس

صفحة الموافقة على الرسالة  
**الأالية القانونية لحماية مياه الخليج العربي من التلوث**  
(دراسة تطبيقية على سواحل دولة الكويت)

رسالة مقدمة من الطالب  
**وليد نور ثميم حسين المطيري**  
بكالوريوس قانون - كلية القانون - جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا(البحرين) - ٢٠١١  
ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات - ٢٠١٧  
لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة  
في العلوم البيئية  
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية  
وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

**اللجنة:**

- ١- د/فيصل زكي عبد الواحد  
أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق  
جامعة عين شمس
- ٢- د/ماجد محمد يسري الخريوطلي  
أستاذ الاقتصاد المساعد - معهد مصر العالي للتجارة والحسابات
- ٣- د/محمد محى الدين إبراهيم سليم  
أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق  
جامعة المنوفية
- ٤- د/السيد عطية عبد الواحد  
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق  
جامعة عين شمس

# الأليلة القانونية لحماية مياه الخليج العربي من التلوث

(دراسة تطبيقية على سواحل دولة الكويت)

رسالة مقدمة من الطالب

وليد نور ثميم حسين المطيري

بكالوريوس قانون - كلية القانون - جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا(البحرين) - ٢٠١١

ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات - ٢٠١٧

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ - د/فيصل زكي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢ - د/ماجد محمد يسري الخريوطلي

أستاذ الاقتصاد المساعد - معهد مصر العالي للتجارة والحسابات

٣ - د/منصور صنت غربيان الديحانى

مدرس القانون الإداري - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي (الكويت)

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠٢١/

موافقة مجلس الكلية / ٢٠٢١/ موافقة الجامعة / ٢٠٢١/

٢٠٢١

## شُكُر وَتَقْدِيرٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَعَزَّتِهِ وَجَلَّهُ تَمَّ الصَّالَحَاتُ .. يَارَبِّ الْحَمْدُ لِجَلَالِ  
وَجْهِكَ وَلِعَظِيمِ سُلْطَانِكَ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْ رَسُولِ اللَّهِ سِيدِ الْخَلْقِ النَّعْمَةِ الْمُهَدَّدَهِ وَعَلَيْ آلِهِ  
وَصَحَابِتِهِ أَجْمَعِينَ ..

اَمَّا بَعْدُ .. . . .

أَتَوْجَهُ بِالشُّكْرِ وَالْتَّقْدِيرِ لِلْعَالَمِ الْجَلِيلِ الْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ / فَيَصِلُّ زَكِيُّ عَبْدُ الْوَاحِدِ - أَسْتَاذُ الْقَانُونِ  
الْمَدْنِيِّ - كُلِّيَّةِ الْحَقُوقِ - جَامِعَةِ عَيْنِ شَمْسٍ وَالَّذِي شَرَفَ بِقَبُولِ سِيَادَتِهِ لِلإِسْرَافِ عَلَيْ هَذَا  
الْعَمَلِ الْمُتَوَاضِعِ فَلَمْ يَضُنْ عَلَيْ بِخَالِصِ النَّصْحِ وَقِيمِ التَّوْجِيهِ وَالْإِرْشَادِ رَغْمَ أَعْبَاؤِهِ وَمَسْؤُلِيَّاتِهِ  
الْجَسَامِ وَمَهْمَاهَا بَلَغَتْ عَبَارَاتُ الشُّكْرِ وَالثَّنَاءِ فَلَنْ نُوْفِيَهُ حَقًاً أَوْ فَضْلًاً أَثَابَهُ اللَّهُ عَنَا خَيْرَ الْثَوَابِ .  
كَمَا أَتَوْجَهُ بِالشُّكْرِ وَالْتَّقْدِيرِ وَالْإِمْتَنَانِ لِلْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ / سَيِّدِ عَطِيَّهِ - أَسْتَاذِ الْمَالِيَّةِ وَالْأَقْتَصَادِ  
جَامِعَةِ عَيْنِ شَمْسٍ عَلَيْ إِشْرَافِهِ عَلَيْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَلَمْ يَبْخُلْ بِالتَّوْجِيهِ وَالْمَتَابِعَةِ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ  
الْجَزَاءِ

كَمَا أَتَوْجَهُ بِالشُّكْرِ وَالْتَّقْدِيرِ وَالْإِمْتَنَانِ لِلْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ / مُحَمَّدِ مُحَمَّدِ الدِّينِ - أَسْتَاذِ الْقَانُونِ  
جَامِعَةِ السَّادَاتِ عَلَيْ إِشْرَافِهِ عَلَيْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَلَمْ يَبْخُلْ بِالتَّوْجِيهِ وَالْمَتَابِعَةِ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ  
كَمَا أَتَوْجَهُ بِالشُّكْرِ وَالْتَّقْدِيرِ وَالْإِمْتَنَانِ لِلْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ / مَاجِدِ مُحَمَّدِ يَسْرِيِ الْخَرِبُوتِلِيِّ - أَسْتَاذِ  
مَسَاعِدِ الْأَقْتَصَادِ بِمَعْهَدِ مِصْرِ الْعَالِيِّ لِلتَّجَارَةِ وَالْحَاسِبَاتِ عَلَيْ إِشْرَافِهِ عَلَيْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَلَمْ يَبْخُلْ  
بِالتَّوْجِيهِ وَالْمَتَابِعَةِ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ

كَمَا أَتَوْجَهُ بِالشُّكْرِ وَالْتَّقْدِيرِ وَالْإِمْتَنَانِ لِلْأَسْتَاذِ الدَّكْتُورِ / مُنْصُورِ صَنْتِ غَرِيبَانِ الْدِيْحَانِيِّ -  
مَدْرَسِ الْقَانُونِ الْإِدَارِيِّ بِالْهَيْئَةِ .. عَلَيْ إِشْرَافِهِ عَلَيْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ وَلَمْ يَبْخُلْ بِالتَّوْجِيهِ وَالْمَتَابِعَةِ جَزَاهُ  
الَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ

كَمَا أَتَوْجَهُ بِالشُّكْرِ إِلَيْ أَسْرَتِي وَعَائِلَتِي الْعَالِيَّةِ لِمَا قَدَّمُوهُ لِي مِنْ مَسَاعِدَةٍ وَتَوْفِيرِ الْمَنَاخِ الْمُنَاسِبِ  
فِي إِنْجَاحِ عَمَلِيِّ هَذَا لَهُمْ مِنِّي كُلُّ حَبٍّ وَإِمْتَنَانٌ .

الْبَاحِثُ

## مستخلص الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الحماية القانونية للبيئة ومكانتها في قانون العلاقات الدولية في ظل التغيرات والحروب الراهنة التي شهدتها العالم، والبحث عن الآليات القانونية والسياسية الخاصة بقضية حماية البيئة .. بالإضافة إلى تناول العلاقة بين البيئة والتنمية الدولية خاصة بين دول العالم الثالث، كما تهدف الدراسة إلى بيان أهم الخطط والبرامج والروادع السياسية والقانونية الموجودة في قانون حماية البيئة الدولي الكويتي، وذلك عبر الإجابة على تساؤلات الدراسة التي ركزت على المسؤولية المدنية الكويتية في حماية البيئة، وإلى الإجابة عن أهم التساؤلات المتعلقة بالأساس القانوني لحق الفرد في بيئه نظيفة، وقد تم اختيار عنوان الدراسة بناءً على الأهمية الكبيرة لقانون حماية البيئة وآلية تحديد المسؤولية الدولية الملقة على عاتق المؤسسات التي تتبع الأضرار والجرائم البيئية لمعاقبة المخالفين،

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة إضافة مادة جديدة إلى الدستور الكويتي تلزم الدولة بالمحافظة على البيئة بكافة أنواعها أسوة بالعديد من الدساتير التي أسبغت حماية دستورية على البيئة كالدستور المصري، والنظام الأساسي للحكم في السعودية، مع ضرورة تعزيز عمل المنظمات البيئية غير الحكومية، وتطوير آليات حماية البيئة من خلال التشريعات والنصوص القانونية، ووضع الأطر الالزام للمحافظة على عناصر البيئة في إطار التنمية المستدامة للكويت، كما توصلت الدراسة إلى ضرورة أن يقوم المشرع الكويتي بإصدار تشريع خاص بالبيئة بحيث يتدخل بتقرير نصوص خاصة لمعالجة المسئولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة بعيداً عن الإحاله للقواعد العامة الواردة في القانون المدني، وأن يقوم المشرع الكويتي بجمع النصوص المتاثرة في التشريعات المختلفة والمتعلقة بحماية البيئة في تشريع واحد، مع ضرورة استعانة الدولة بوسائل الإعلام لتعزيز مفهوم الوعي البيئي لدى المواطنين.

## ملخص الدراسة باللغة العربية

### مقدمة

لقد أطلقت على الخليج العربي مسميات عديدة عبر التاريخ كان أقدمها وُعرف لدى السومريين والأكديين بأسماء عدة منها بحر الشرق الكبير، البحر الأسفل، والنهر المر، وبحر شرق الشمس الكبير، وبحر بلاد بعض الكتاب اليونانيون والرومانيون البحر الأرثيري (الأحمر) لأنهم اعتبروه جزءاً من بحر العرب الذي أطلق عليه الأحمر وقد سماه المؤرخ الروماني بلينيوس الأصغر اسم الخليج العربي وُعرف أيضاً بسمى بحر فارس وأول من أطلق هذه التسمية هو نيبارخوس قائد أسطول الإسكندر الأكبر عام ٣٢٥ ق.م. لأنه سار بمحاذاة الساحل الفارسي ولم يدرك أن هناك ساحلاً آخر، وسماه الجغرافيون الفرس خليج العراق في القرن الرابع الهجري.

وسماه العرب والدولة العثمانية خليج البصرة وأيضاً يحمل عدة أسماء استخدمها العرب منها خليج عمان، خليج البحرين أو خليج القطيف لأن هذه المدن كانت تتخذ منطلقاً للسفن التي تبحر عباده وتسيطر على مياهه، ويعود اسم بحر البصرة إلى فترة الفتح الإسلامي.

### **مشكلة البحث**

من خلال التعرض لأهم القضايا القانونية التي ناقشتها أهم المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة، فإن أغلب التقارير العلمية المرتبطة بها ابتداءً من مؤتمر ستوكهولم إلى غاية مؤتمر باريس حول تغيير المناخ عام ٢٠١٥ تدفعنا إلى ملاحظة الخلاف البارز الواضح بين أطروحتات الدولة المصنعة، والذي تكمن مشكلاته البيئية في التلوث البيئي وسيطرة الآلة على الإنسان، والدول الفقيرة التي تعاني من التخلف والمشكلات البيئية المختلفة التي أثرت على اقتصادها وتنميتها.

وإشكالية هذا الموضوع تمحور حول موضوع المسؤولية عن الحماية القانونية لمياه الخليج العربي ومكانتها في قانون العلاقات الدولية الراهنة في ظل التغيرات والحروب التي شهدتها العالم، في ظل التطور الهائل في الصناعة والتكنولوجيا المختلفة.

وعلى هذا كله فالسؤال المطروح: هل يوجد في قانون العلاقات الدولية خطط وبرامج وروادع سياسية وقانونية تحقق الامن البيئي الفاعل والذي يوفر الحماية والوقاية والرعاية للبيئة من الملوثات المختلفة والمتنوعة، والتي تمكن من تحديد المسؤلية الدولية الملقاة على عاتق أشخاص المجتمع الدولي في علاقاتهم المختلفة التنموية والاقتصادية والسياسية؟

### **أهداف البحث:**

الأهداف التي نتمنى الوصول إليها من هذا البحث حسب الإشكال المطروحة فيه والتي تشمل بعض النقاط منها حماية البيئة والمسؤولية الدولية الكويتية بأنواعها والبيئة والتنمية وحقوق الإنسان والتلوث وأثره على حياة الإنسان وعلى البيئة بصفة عامة الحاضرة وعلى البيئة المستقبلية نتيجة الإخلالات الماضية والحاضرة للبيئة نتيجة المشاريع الصناعية المنجزة في الدول المتقدمة وغيرها من عوامل التلوث المختلفة.

بالنسبة حماية بالبيئة نبحث في القانون العلاقات الدولية والقوانين الدول الداخلية عن الخطط والبرامج وكذلك القوانين التي تقوم بتفعيل حماية البيئة والمحافظة عليها من تلوث المياه بأنواعه.

أما بالنسبة للمسؤولية الدولية في هذا الموضوع الخاص بالبيئة فإننا نبحث عن تصنيف الجريمة الدولية الخاصة بالبيئة والأسس التي اعتمدت عليها في التصنيف ثم البحث في الآثار المسؤولية في الجريمة البيئية والأشخاص المعندين لها.

### **أهداف البحث:**

الأهداف التي نتمنى الوصول إليها من هذا البحث حسب الإشكال المطروحة فيه والتي تشمل بعض النقاط منها حماية البيئة والمسؤولية الدولية الكويتية بأنواعها والبيئة والتنمية وحقوق الإنسان والتلوث وأثره على حياة الإنسان وعلى البيئة بصفة عامة الحاضرة وعلى البيئة المستقبلية نتيجة الإخلالات الماضية والحاضرة للبيئة نتيجة المشاريع الصناعية المنجزة في الدول المتقدمة وغيرها من عوامل التلوث المختلفة.

بالنسبة حماية البيئة نبحث في القانون العلاقات الدولية والقوانين الدول الداخلية عن الخطط والبرامج وكذلك القوانين التي تقوم بتعزيز حماية البيئة والمحافظة عليها من تلوث المياه بأنواعه.

أما بالنسبة للمسؤولية الدولية في هذا الموضوع الخاص بالبيئة فإننا نبحث عن تصنيف الجريمة الدولية الخاصة بالبيئة والأسس التي اعتمدت عليها في التصنيف ثم البحث في الآثار المسؤولية في الجريمة البيئية والأشخاص المعندين لها.

## **الحدود البحثية:**

الحدود المكانية: تطبيق على سواحل دولة الكويت.

## **المنهجية البحثية:**

نظراً للأهمية التي يكتسبها موضوع المسؤولية الدولية عن البيئة في ظل قانون العلاقات الدولية وبعض القوانين الداخلية، ونظراً للإشكالية التي تم طرحها سابقاً، وبغية الوصول إلى الأهداف المتوقعة من وراء هذا البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح بعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة، حيث يتلاءم المنهج الوصفي التحليلي مع موضوع الدراسة الحالية، فهو يهتم بدراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويقوم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكيفياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة، ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً، ويوضح مقدار هذه الظاهرة وحجمها، ودرجة ارتباطها بالظواهر الأخرى، ويُعد كذلك إحدى مستويات البحث العلمي الذي يتلاءم وموضوع هذه الدراسة من أجل المعرفة الصحيحة والإحاطة الشاملة والدقيقة بالأبعاد المختلفة للإشكالية المطروحة.

المنهج الوصفي التحليلي يستخدم في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ويعتمد على الملاحظة بأنواعها بالإضافة إلى عمليات التصنيف والإحصاء مع بيان وتقدير تلك العمليات، ويُعد المنهج الوصفي أكثر المناهج البحثية ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهر واستخلاص سماته، ويأتي على مرحلتين الأولى مرحلة الاستكشاف والصياغة التي تحتوي على ثلاثة خطوات هي تلخيص تراث العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بالبحث، والاستناد إلى ذوي الخبرة العلمية في تحليل بعض الحالات التي تزيد في استبصار بالمشكلة، أما المرحلة الثانية فهي

مرحلة التشخيص والوصف وذلك بتحليل البيانات التي تم جمعها يؤدي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات.

وذلك بالاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى يقوم هذا الأسلوب على الوصف بشكل منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة، وهذا الأسلوب من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقاً، والتي تستدعيه الضرورة ومتضيّبات الموضوع وذلك من أجل دراسة وتحليل لبعض النصوص القانونية وبعض آراء الفقهاء المختلفة في حماية البيئة وفي المسؤولية الدولية وكذلك في النظريات التي ظهرت بناء على اجتهاداتهم المختلفة خاصة في المسؤولية المدنية.

ومن إيجابيات هذا الأسلوب لا يحتاج إلى اتصال بالباحثين لإجراء التجارب أو المقابلات لأن المادة المطلوبة متوفرة، وكذلك الباحث لا يؤثر في المعلومات التي يقوم بتحليلها، كما أن هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة ومقارنة النتائج.

### **فرض الدراسة:**

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اختبار صحة أو عدم صحة الفرض الرئيسي الآتي: «توجد علاقة ارتباط جوهرية بين مياه الخليج العربي والحماية القانونية».

ويمكن أن يتفرع ذلك الفرض الرئيسي إلى مجموعة من الفروض الفرعية الآتية:

- ١- توجد علاقة ذات دلالة موضوعية بين الحماية القانونية وتلوث المياه.
- ٢- توجد علاقة ذات دلالة موضوعية الحماية القانونية ومياه الخليج العربي.
- ٣- يوجد علاقة ذات دلالة موضوعية بين رفع مستوى الوعي البيئي لدى سواحل دولة الكويت وبين الحماية القانونية لمياه الخليج العربي.

# قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٨ - ١	تمهيد
١	● الفصل التمهيدي/ المقدمة
٤	● مشكلة البحث
٦	● أهداف البحث
٨	● الصعوبات البحثية
٨	● الحدود البحثية
٨	● فروض الدراسة
٣٣ - ٩	المصطلحات البحثية ( الإطار النظري للدراسة)
٩	● أولاً : تعريف البيئة لغة
١٠	● ثانياً : البيئة في الإصطلاح
١١	● ثالثاً : التعريف القانوني للتلوث
١٢	● رابعاً : أنواع التلوث البيئي
١٢	● التلوث الأرضي
١٣	● حركة البحر
١٥	● تدهور نوعية المياه وتلوثها
١٧	● الوسائل والإجراءات الوقائية لحماية البيئة
١٨	● المنهجية البحثية
١٩	● الدراسات السابقة
٣٣	● التعليق على الدراسات السابقة
٦٦ - ٣٤	الفصل الأول القانون الدولي للبيئة بدايته ونشأته ومراحل تطوره مع المتغيرات الحديثة داخل المجتمعات
٣٥	● مقدمة
٣٧	● المبحث الأول: التعريف بالقانون الدولي للبيئة ونشأته
٣٧	● المطلب الأول : مفهوم القانون الدولي للبيئة والقانون البيئي

الصفحة	الموضوع
٣٩	<b>المطلب الثاني</b> : دور القانون الدولي في معالجة قضايا التلوث البيئي على النطاق الدولي
٤٢	المبحث الثاني : الجوانب القانونية في ماهية البيئة وعناصرها المختلفة
٤٢	<b>المطلب الأول</b> : الوجود القانوني للبيئة ونشأتها
٤٤	<b>المطلب الثاني</b> : الوضع البيئي في الكويت
٤٤	- الفرع الأول : مفهوم حماية البيئة في الكويت
٤٥	- الفرع الثاني : فلسفة المشرع الوطني في حماية البيئة
٤٨	المبحث الثالث : المبادئ الأساسية في تحديد العلاقة بين الإنسان والبيئة والاتجاهات المفسرة لها
٤٨	<b>المطلب الأول</b> : العلاقة بين الإنسان والبيئة
٤٨	- الفرع الأول: العلاقة التاريخية بين الإنسان والبيئة
٤٩	- الفرع الثاني : المباديء الأساسية في العلاقة التاريخية بين الإنسان و البيئة
٥١	<b>المطلب الثاني</b> : أهمية مناقشة قضايا البيئة وحمايتها
٥٢	- الفرع الأول : الأمم المتحدة وقضايا البيئة
٥٣	- الفرع الثاني : الاهتمام الدولي بحماية البيئة
٥٤	- الفرع الثالث : معرفة مدى فاعلية القواعد القانونية التي تطبق في وقت الحرب لحماية البيئة في القانون
٥٦	المبحث الرابع : كيفية ترجمة السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة التي وضعها قادة دول مجلس التعاون
٥٦	<b>المطلب الأول</b> : المبادئ العامة لحماية البيئة
٥٧	- الفرع الأول : أثر النمو المتتسارع للتنمية خلال الأعوام الماضية في منطقة دول مجلس التعاون على البيئة
٥٩	- الفرع الثاني : نبذة عن أبرز المؤتمرات الدولية المعنية بحماية البيئة
٦١	أولاً : مؤتمر استكهولم في السويد عام ١٩٧٢
٦٢	ثانياً : مؤتمر هلنستكي للأمن والتعاون الأوروبي ١٩٧٥
٦٢	ثالثاً : مؤتمر نيريobi عام ١٩٨٥
٦٣	رابعاً : مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢

الصفحة	الموضوع
٦٤	<u>المطلب الثاني: الاهتمام الدولي بالبيئة</u>
٨٧ - ٦٧	<p><b>الفصل الثاني</b>  <b>حق الفرد في بيئه نظيفه وفقاً للنظام القانوني لدولة الكويت</b></p>
٦٨	<p><b>المبحث الأول</b>  <b>حق الفرد في بيئه نظيفه</b></p>
٦٨	<u>المطلب الأول: حق الإنسان في البيئة</u>
٦٩	<p>-<b>الفرع الاول : نبذة حول أهم بنود قانون حماية البيئة الكويتي</b></p>
٧١	<p>-<b>الفرع الثاني : دور الحضارات البشرية القديمة في مجال ترشيد استغلال الموارد الطبيعية</b></p>
٧٢	<u>المطلب الثاني : الدستور الكويتي والبيئة</u>
٧٣	<p>-<b>الفرع الأول : العلاقة بين البيئة والمشروعات التنموية والاقتصادية بالكويت</b></p>
٧٥	<p>-<b>الفرع الثاني : البيئة المتضرر الأول من التنمية</b></p>
٧٨	<p><b>المبحث الثاني</b>  <b>جهود الحكومة الكويتية في تطوير المنشآت الحيوية لأعلى معايير التنمية البيئية</b></p>
٧٨	<p><u>المطلب الأول : جهود الحكومة الكويتية في تطوير المنشآت الحيوية</u></p>
٨١	<p><u>المطلب الثاني : الجهود الحكومية الكويتية لعودة جون الكويت كصديق للبيئة من جديد</u></p>
٨٢	<u>المطلب الثالث : تعامل القانون الكويتي مع الأضرار البيئية</u>
٨٣	<p>-<b>الفرع الأول: النفايات في الكويت</b></p>
٨٤	<p>-<b>الفرع الثاني : سواحل الكويت ومعاناتها من تراكم النفايات</b></p>
١١٥ - ٨٨	<p><b>الفصل الثالث</b>  <b>الدراسة الميدانية</b></p>
٨٩	<p>● <b>مجتمع وعينة الدراسة</b></p>
٩٠	<p>● <b>أداة الدراسة</b></p>
٩٠	<p>● <b>خصائص عينة الدراسة</b></p>
٩٠	<p>● <b>تحليل استماره الاستبيان</b></p>
٩١	<p>-<b>المحور الأول: الحماية القانونية</b></p>
٩٨	<p>-<b>المحور الثاني: تلوث المياه</b></p>